



بطالة المرأة في حضرموت: الأسباب والآثار - دراسة ميدانية على مدينة المكلا

د. فتحية محمد باحشوان*

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة تعرف واقع بطالة المرأة بمحافظة حضرموت؛ حيث تعد من أهم المشكلات الناجمة عن تفاعل عدة عوامل، فهي تمثل مشكلة فردية، كما أنها مشكلة اجتماعية واقتصادية في الوقت نفسه، سواء من ناحية أسبابها التي تؤدي لبطالة المرأة، أو الآثار الناجمة عن بطالتها في المستوى الفردي والأسري. استخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وقد تم تطبيق هذا البحث على مجموعة من الفتيات والنساء اللاتي يعانين من البطالة، واللاتي مرت بعض السنوات على تخرجهن ولم يعملن؛ مما جعل بعضهن يعمل في الجهات الخاصة بأجر بخس، وبلغ تعداد العينة (١٢٠) مبحوثة تم اختيارها بطريقة عشوائية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن أكثر فئة عمرية تعاني من البطالة هي (٢٦ - ٣٠)، ضعف نصيب المرأة في التوظيف الحكومي، تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجات، إضافة إلى محدودية الوظائف الحكومية المعتمدة للمحافظة مقارنة بعدد المتقدمين للوظائف، المحسوبية، سيطرة بعض القيم الاجتماعية والثقافية السلبية على الجوانب الحياتية في المجتمع، التي تمنع وصولهن للكثير من المهن على الرغم من امتلاكهن القدرة الذاتية والمؤهل العلمي، الزواج المبكر للفتاة وعدم توافر الشهادة العلمية، ومن أهم آثار البطالة التي تؤدي إلى خفض في مستويات الأجر الحقيقية: الفقر وتدني مستوى المعيشة والمستويات الصحية والتعليمية والترويحية وغيرها، عدم التوافق النفسي والاجتماعي، التفكك الأسري، وقد تصل إلى هدم أسرة بكاملها، ضعف الضوابط الأسرية وتأثيرها في القيم؛ مما يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرققة والنصب والاحتيال.

* أستاذ مشارك بقسم الخدمة الاجتماعية، كلية البنات، جامعة حضرموت، اليمن.

مقدمة الدراسة:

العمل غاية من الغايات التي يسعى إليها الإنسان؛ فهو يعني الشعور بالأمن، فالعمل قيمة وهدف يسعى إليه الإنسان كضمان لحياة كريمة له ولأسرته، وقد حث الإسلام على أهمية العمل، قال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (التوبة - الآية ١٠٥) والرزق لا يكون إلا بالعمل، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة الجمعة - الآية ١٠) ولنا في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أسوة حسنة، وهو الذي يقول: (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها).

وقد أدت التحولات الجديدة التي شهدتها المجتمع اليمني إلى دخول المرأة سوق العمل الإنتاجي والخدمي، والمشاركة في العديد من الأعمال والمهن الماهرة وشبه الماهرة، وتحسين مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؛ حيث أصبحت المرأة اليمنية في الوقت الحاضر موجودة في معظم المؤسسات الوظيفية في المجتمع (أحمد العيد عوض، ٢٠٠٣: ١٤٨)، فتزايد عدد النساء المتعلمات في اليمن، وتنوع تعليمهن ترتب عليه تغير وتنوع أنشطتهن ووظائفهن الحديثة في مجالات التدريس، الطب، التمريض، الإدارة، والسكرتارية، الهندسة، العمل في المؤسسات العسكرية، القضاء ووصولاً إلى إدارة مؤسسات أهلية (فؤاد الصلاحي، ١٩٩٩، ٣١٥).

ويعد الحصول على فرصة عمل من أهم قضايا المرأة؛ إذ تطمح إلى الحصول على وظيفة تؤمن لها دخلاً مالياً، يساعدها على تأمين حاجاتها الأساسية، وبناء مستقبلها، وتحقيق أحلامها وأهدافها. ولكن مع تقدم المجتمع أصبحت هناك العديد من المشكلات التي تواجهها وتعيق تقدمها، وتعد البطالة في مقدمتها؛ حيث تعد البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع؛ لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة على المرأة وأسرته قد تؤدي إلى تفككها.

الدراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع من أكثر من منظور إلى حد الثراء البحثي؛ فمنها ما تناول البطالة بشكل عام، ومنها ما تناول بطالة الخريجين الجامعيين، ومنها ما تناول بطالة المتعلمين، على وجه الخصوص، وسنقتصر هنا على الإشارة إلى بعض الدراسات عن بطالة المرأة.

- دراسة هندريتشوفا (Hendrichova) 1995: اهتمت بدراسة العلاقة بين التعليم العالي والتوظيف في جمهورية (التشيك)، وكشفت عن عدم كفاية المعلومات المتاحة والمتبادلة بين التعليم العالي وسوق العمل، وأشارت إلى أن سياسة القبول والتشريعات الخاصة بالتعليم العالي يجب أن تلتزم بإحداث التناسق والتوافق بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

- دراسة كيتونن (ettunen) 1997: تناولت العلاقة بين مستوى التعليم ومدة البطالة (احتمالية عدم الحصول على وظيفة)، وذلك بالاعتماد على بيانات وزارة القوى العاملة في (فنلندا)، وتوصلت إلى أنه كلما زادت مدة سنوات التعليم التي اجتازها الطالب فُتحت له أبواب العمل بدرجة أكبر وقلت مدة تعطله.

- دراسة آل الشيخ، هند (٢٠٠٤): تستهدف هذه الدراسة مناقشة التحديات المحلية التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة الاقتصادية، ومناقشة التغيرات الهيكلية المطلوبة لمواجهة تلك التحديات، ومن أهمها: معدلات النمو السكاني المرتفع، انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل رغم ارتفاع مستويات التعليم، عدم مواءمة مخرجات التعليم لحاجة سوق العمل الفعلية، إضافة إلى ظاهرة تآنيث البطالة. هذه العوامل تتداخل بدرجات متفاوتة لتشكيل واقع مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، وقد أكدت الباحثة ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل السعودي؛ إذ لا تزيد على ٥٪، وتبين غياب الارتباط المباشر بين ارتفاع مستوى التعليم للمرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية؛ مما يدل على وجود عوامل أخرى مؤثرة بدرجة كبيرة، مثل السياسات التوظيفية، التشريعات، تحيز القطاع الخاص، والاتجاهات الاجتماعية السائدة.

- دراسة الحنيطي (٢٠٠٧): توصلت الدراسة إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة يبلغ (٤٥٪)، فكان بين الذكور (٧٠٪)، مقابل (١٧٪) بين الإناث. وتبين من التحليل الإحصائي أن معدل المشاركة الاقتصادية في سوق العمل أعلى عند الذكور منه عند الإناث، كما تبين وجود مستويات الأعمار العليا عند الذكور أعلى منه عند الإناث، ووجود اختلاف في معدل المشاركة الاقتصادية بين النوع؛ إذ ينخفض عند الإناث المتزوجات. وتبين أن نسبة البطالة في البادية الجنوبية تبلغ (٣٥٪)، وهي أعلى من المستوى العام في المملكة؛ نظراً لضعف فرص العمل بشكل رئيسي. وقد وجد أن هناك فروقاً معنوية في معدل البطالة حسب النوع الاجتماعي؛ إذ يرتفع بين الذكور مقارنة مع الإناث. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية بين مستويات التعليم ومعدل البطالة.

- دراسة صالح، محمد فاروق (٢٠١٣): استهدفت الدراسة عرض حجم القوى العاملة ومعدلات النمو السنوي.. كذلك نسبة إسهام المرأة في سوق العمل.. ونسبة البطالة في العالم العربي بين فئة الشباب وبين الذكور والإناث في مصر والعالم العربي، كذلك تعرّف إمكانيات قبول ونجاح تطبيق العمل عن بعد لحل مشكلة البطالة بين النساء في مصر، وقد أكدت الدراسة ضرورة التغيير، والأخذ بمفاهيم جديدة ومتطورة، والسعي لتكييفها بقوة لتتوافق مع طبيعة المجتمع المصري بقيمه وأخلاقياته؛ لذلك فإن العمل عن بعد يعدّ أفقاً جديداً للحد من مشكلة البطالة بين النساء.

- دراسة حلمي، إيمان وسيم عبدالوهاب (٢٠١٣): تستهدف الدراسة تعرّف أوضاع قوة عمل المرأة ومدى مشاركتها في الاقتصاد القومي، وتعرّف بطالة المرأة وأسباب انخفاض قوة عمل النساء وارتفاع معدلات البطالة بينهن وتقوم الدراسة على تحليل البيانات والتقارير الصادرة من الجهات الحكومية، كالإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة، والإحصاء أو تقارير مركز المعلومات، كما يقوم البحث بالتحليل الوصفي لهذه الإحصائيات والتقارير، ومقارنتها بالمستويات الموضوعية من قبل المنظمات العالمية بخصوص وضع المرأة في الاقتصاديات العالمية؛ وذلك لتقويم وضع المرأة في

الاقتصاد المصري، وقد بينت الدراسة أن مجال زيادة الأعمال يعد إحدى أهم آليات تنمية الاقتصاد، والطريق لقطاع كبير من المصريين وبصورة خاصة النساء للمشاركة في الإنتاج عن طريق إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، كما يمكن دخول الفئات ذات الدخل المحدودة هذا المجال عن طريق إقامة مشاريع متناهية الصغر، وتعديل مناخ الاستثمار في مصر؛ لتشجيع نمو مثل هذه المشروعات، كما يجب أن يتم العمل على دمج النساء وتشجيعهن على إقامة مشروعات خاصة بينهن عن طريق تدريبهن على ريادة الأعمال، وتوفير التمويل اللازم لهن بتسهيلات في الضمانات.

- دراسة السيد، ميرفت صدقي عبدالوهاب (٢٠١٣): استهدف البحث تعرّف ماهية طبيعة بعض مشكلات المرأة في ظل الأهداف الإنمائية للألفية، وهي نسبة الفقر، معدل وفيات الأمهات، معدل البطالة، التعليم، وتعرّف الحلول المقترحة من قبل المبحوثات؛ لحل تلك المشكلات. وقد أجري البحث في محافظة أسيوط، وتم اختيار ثلاث قرى وهي: (المعابدة الغربية) و(المعابدة الشرقية) مركز أبنوب، قرية (نجع عبدالرسول أبو حسوبة) مركز أسيوط، فبلغت العينة ٣٠٠ أسرة، وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبانة بالمقابلة الشخصية، والحلقات النقاشية المتعمقة، وقد أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة لمشكلة البطالة أن ٦٦٪ ليس لديهن رغبة في العمل، مع أن ٨٦٪ من المبحوثات يقعن في فئة الفقر المرتفع، في حين كانت العلاقة عكسية بين متغير درجة العلاقات الاجتماعية ومشكلة الفقر، بينما كانت العلاقة عكسية بين متغير عمر المبحوثة ومشكلة البطالة، وكانت العلاقة طردية بين متغير عمر المبحوثة وتعليم المبحوثة، ومشكلة الأمان الاقتصادي للمبحوثة، في حين وقع ٩٨٪ من المبحوثات في الفئة المرتفعة لإدراك مشكلة الفقر، بينما تقع ٩٦٪ من المبحوثات في الفئة المتوسطة لإدراك مشكلة البطالة، و٨٧٪ من المبحوثات يقعن في الفئة المرتفعة لإدراك مشكلة الأمان الاقتصادي للمبحوثة.

مشكلة الدراسة:

البطالة من الظواهر المتفشية في اليمن، خاصة خلال العقدين الماضيين بسبب فشل أو ضعف النمو الاقتصادي وتراجع الإنتاج؛ مما أدى إلى تراجع معدلات التشغيل، خاصة أن الحاجة لدخول سوق العمل في تزايد مستمر مع ازدياد معدل السكان، خصوصاً من الإناث؛ حيث تصل معدلات البطالة إلى ضعف مستواها بين الذكور تقريباً، ويضاعف من حدة المشكلة التغير الذي طرأ على طبيعة ظاهرة البطالة، الذي أصبحت معه بطالة الخريجين وحملة المؤهلات العلمية المختلفة.

وتشير نتائج الدراسات والأبحاث الميدانية، وكذلك الواقع الحياتي اليومي الملموس، إلى تزايد مشكلة البطالة؛ مما انعكس على نسيج الحياة الاجتماعية، فعلى الرغم من كل السياسات التي وضعت عبر العقود الماضية، فإنها لم تحد من تخفيض معدلات البطالة، بل التوقعات المستقبلية في تزايد معدلات البطالة.

وتشكل بطالة المرأة مشكلة اجتماعية كبيرة، تحتاج منا التأمل في نتائجها، وتحليل آثارها، وفق منظور المنهج العلمي؛ لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع، والعمل على تقليص حجم الضرر إلى أقل ما يمكن عن طريق البحث؛ حيث لا تقتصر أضرار البطالة على الجانب الاقتصادي للمرأة فقط، بل تتبع البطالة نتائج وأضرار تنعكس على الجانب الصحي والنفسي التي تحد من قدرات المرأة وتشلّها، واستعداداتها البدنية كما تلحق أعباء كثيرة بأسرتها وذويها، إضافة إلى انعكاس ذلك سلبياً على العلاقة الزوجية والأبناء وتزايد المشكلات العائلية، وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداءات والسرقة لديهم، والأكبر من ذلك هو إحجام الفتاة عن مواصلة الدراسة وخاصة التعليم الجامعي.

وسنتطرق في هذه الدراسة إلى موضوع بطالة المرأة في حضرموت وأثرها فيها، مع محاولة تعرّف أسبابها والآثار الناجمة عنها؛ حيث يوجد متغيران: متغير مستقل وهو بطالة المرأة، ومتغير تابع وهو الأثر في مستوى المرأة الفردي وآخر على المستوى الأسري، وهناك فرضان للدراسة، هما:

- إن عدم توافر فرص العمل الكافية ومحدودية الوظائف الحكومية للمرأة داخل مدينة المكلا أحد أسباب تفشي وزيادة حدة البطالة.
 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين بطالة المرأة ومستواها الفردي والأسري.
- ومن خلال الفرضين نحاول الإجابة عن التساؤل الآتي: ما العوامل والأسباب المؤدية إلى بطالة المرأة وأثرها؟ وهل من الممكن إيجاد بعض المعالجات التي يمكن أن تخفف من حجم البطالة في المدى القصير والبعيد؟ وذلك في ظل أهداف التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تعرف مشكلة بطالة المرأة، حيث تعد من أهم المشكلات، وهي مشكلة ناجمة عن تفاعل عدة عوامل، فهي تمثل مشكلة فردية، كما أنها مشكلة اجتماعية واقتصادية في الوقت نفسه، سواء من ناحية أسبابها أو نتائجها. كما أصبحت عائقاً تنموياً كبيراً للمجتمع، وتهدد استقرار العديد من الأنظمة، من ضمنها كيان الأسرة، لذلك سوف نلقي الضوء على جزء من هذه المشكلة وهي بطالة المرأة؛ فقد تفيد نتائج البحث في وضع بعض الحلول، وتوصيات تساعد على التصدي لمشكلة البطالة، والحد من زيادة معدلاتها.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة:

- ١ - تعرف واقع بطالة المرأة بمحافظة حضرموت.
- ٢ - تعرف الأسباب التي تؤدي لبطالة المرأة.
- ٣ - معرفة الآثار الناجمة عن بطالة المرأة على المستوى الفردي والأسري.

تساؤلات الدراسة:

- ١ - ما واقع بطالة المرأة بمحافظة حضرموت؟
- ٢ - ما الأسباب التي تؤدي لبطالة المرأة؟
- ٣ - ما الآثار الناجمة عن بطالة المرأة على المستوى الفردي والأسري؟

٤ - ما آليات معالجة ظاهرة بطالة المرأة بمحافظة حضرموت؟

مفاهيم الدراسة

Unemployment: البطالة

إن تحديد مفهوم البطالة تحديداً شاملاً ودقيقاً أمر ليس بالهين، إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملي لهذا المفهوم تواجه صعوبات جمة، فالبطالة بتعريفها البسيط تعني: الحالة التي يكون فيها الفرد باحثاً عن أي وظيفة اقتصادية، ولا يستطيع العثور عليها (Jodi Beggs, www.about.com).

وعرف علماء الاقتصاد البطالة على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب، الذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها، وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. (الحيالي، وليد ناجي، د.ت، ص ٨)، أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى (ويكبيديا الموسوعة الحرة).

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل يعد عاطلاً، وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين. ولهذا تعد البطالة سمة من سمات نظام السوق، ومرتبطة بهيكلة ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول، ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب؛ ولذلك فإن معظم الاقتصاديين في هذه الأنظمة يقرون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات، لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل؛ فهي تعد ثمناً للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع.

مفهوم المرأة العاملة working women:

يمثل العمل مظهر من مظاهر السلوك اليومي الذي تدور حوله جميع الأنشطة الإنسانية؛ وهو أسلوب من أساليب معيشة الإنسان يستهدف تحقيق غايات الفرد والجماعة (كيلاني، حمد الله، ٢٠٠١، ص ٦٢). ولما كان العمل

أساساً للحياة والإنتاج والتقدم، وله أثره القوي في الاتزان النفسي فهو يعني الشعور بالأمن والثقة بالنفس، وتحقيق الذات، والرضا النفسي، والشعور بالهوية، والتقدير والقيمة (Jahada, M., 1988, p. 18).

وارتبط مفهوم العمل بما يقوم به الفرد من أعمال إنتاجية أو خدمية بمقابل مادي سواء كان داخل المنزل أم خارجه (مرقس، وفاء، ١٩٩٨، ص ١٦٨)، والعمل مرتبط بحياة الفرد، وهذا يتطلب تكوين علاقات اجتماعية مختلفة مع زملاء العمل من أجل الترفيه مع بعضهم (Richard H Hall, p. 11).

واليوم علماء الاقتصاد وعلماء الإحصاء الذين يراقبون حجم قوة العمل وإنتاجيتها في الدول الصناعية يستخدمون مصطلح العمل للأنشطة التي يقوم بها الناس في مقابل أجر، كذلك فإن علماء الاقتصاد الأمريكيين يقدرّون الناتج الإجمالي للدولة في ضوء عائد العمال. وتعريف العمل بهذه الطريقة يستبعد كثيراً من العمل الذي يقوم به الناس في الأقطار النامية، خصوصاً الذي تقوم به النساء داخل منازلهن لأجل أسرهن (Irene, Padavic, Barbara, Reskin, p. 2). والمرأة العاملة هي تلك المرأة التي تعمل في وظيفة رسمية خارج المنزل في المصالح الحكومية أو المصانع، كما تعرف بأنها هي التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي التي تقوم بإسهاميين أساسيين في الحياة: إسهام ربة البيت وإسهام الموظفة، مع مراعاة خروج النساء اللاتي يقمن بأعمال تطوعية، وأعمال يدوية في المنزل، وتعرف أيضاً بأنها: المرأة التي تعمل لتعول عائلتها وتحسين مستوى معيشتها (حسن، عماد الدين، وآخرون، ٢٠٠٥، ص ٢٤).

وعمل المرأة في أبسط صورة يعني إفساح المجال لها لتتطور فكرياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً؛ وهذا يعني أنها ستؤدي أداءها كاملاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وأن أسطورة القول بأن المرأة ستتنافس الرجل في عمله، وسيكون ذلك سبباً من أسباب البطالة، لم تعد صالحة بل كذبها الواقع المعيشي في العديد من بلدان العالم (خالد، محمد، ١٩٩٩، ص ٥٤).

واحتسب بعض الدارسين أنشطة المرأة في منزلها بوصفها أنشطة اقتصادية

لها مردود اقتصادي، ويدخل إيرادها في الناتج المحلي الإجمالي، ويؤكدون أن الأعمال التي تقوم بها المرأة في المنزل لا تخرج عن كونها أنشطة اقتصادية مصنفة في سوق العمل، كتربية الحيوانات واستخراج الألبان، وحفظ الأغذية وصنع الأجبان، والمشاركة بالمحاصيل والطبخ... إلخ (منصور، محمد إبراهيم، ١٩٩٩، ١٢٣)، وقد اتسعت في الآونة الأخيرة الفرصة أمام المرأة لتشغل كثيراً من المهن سواء صناعية أو إنتاجية مختلفة، وقد وجدت لها أماكن إلى جانب الرجل في أغلب المجالات المهنية المختلفة (Watts To Zyriom, C. VoL. 16, p. 55).

من خلال هذه التعريفات نجد أنها اتفقت على أن المرأة العاملة هي المرأة التي تعمل خارج المنزل مقابل أجر مادي مدفوع، إلى جانب قيامها بوظيفتها في الأعمال المنزلية زوجةً وأماً.

تدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في حضرموت:

تمثل قضايا التشغيل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني في الوقت الراهن، كما تأتي مشكلة البطالة على رأس الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل خاصة والاقتصاد القومي عامة؛ وذلك لبلوغها حدوداً خطيرة تهدد الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والوفاق الاجتماعي.

فنلاحظ أن قوة العمل من السكان النشطين اقتصادياً بين الذكور أعلى منها بين الإناث (٩٤٪ مقابل ١٧٪ فقط في عام ١٩٩٤)، وارتفع ذلك المعدل نسبياً بين النساء؛ ليصل إلى ٢٢٪ وانخفض بالنسبة للرجال؛ ليصل إلى ٧٠٪ بحسب برنامج مسح القوة العاملة ١٩٩٩، ولكن تلك المعدلات انخفضت في تعداد ٢٠٠٤ فوصلت إلى ٩,٣٪ بالنسبة للنساء و ٦٧,٧٪ للرجال.

أما معدل البطالة بين الرجال والنساء فقد بلغ أعلى مستوياته للرجال ١٢,٥٪ مقارنة بالنساء ٨,٢٪، بحسب نتائج مسح القوى العاملة ١٩٩٩، أما ما أظهرته نتائج تعداد ٢٠٠٤ فلم يرتفع كثيراً بالنسبة للرجال؛ حيث وصل المعدل إلى ١٣,١٪ لكن المعدل بالنسبة للنساء قد ارتفع كثيراً جداً؛ حيث وصل إلى ٣٩,٥٪ (علامة، عبد الخالق يحيى، ٢٠٠٧، ص ٨).

وهو يبدو أكثر وضوحاً في المناطق الحضرية؛ حيث نصف القوة العاملة النسائية عاطلة عن العمل، وبالمقارنة، ينخفض معدل بطالة النساء إلى ٣٣٪ في الأرياف. وهناك تباين كبير أيضاً في معدلات البطالة بين الذكور والإناث؛ حيث تبلغ النسبة بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل ٣:١ تقريباً.

وتمثل المرأة نحو ٤٨,٥٪ من الطاقة البشرية في مجتمع محافظة حضرموت، وجزءاً مهماً ومكماً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة، وتؤكد الأبحاث والدراسات العلاقة الوثيقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المرأة في المجتمع، وقدرة ذلك المجتمع على تحقيق التنمية (تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت ٢٠١٠).

استناداً إلى مؤشرات معدلات النمو السكاني للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤، التي بلغت نسبة (١,٠٣١٪) فإنه من المتوقع أن تبلغ قوة العمل (٧٥٦٦٧٥) فرداً في عام ٢٠١٥، بينما سيبلغ عدد العاملين فعلاً من قوة العمل (١٢٨٣٨٣)؛ أي أن نسبة العاملين إلى القوة العاملة ستصل في ٢٠١٥ إلى ١٧٪ فقط، هذا إذا ما ظلت الظروف الحالية قائمة بالمتغيرات نفسها إلى ذلك الحين. ويوضح الجدول الآتي تلك التوقعات.

الجدول (١)

التوقعات لقوة العمل السكانية في محافظة حضرموت
من عام ٢٠٠٨-٢٠١٥ (باطويح، محمد، ن د، ص ٢١)

المؤشر	قوة العمل لعام ٢٠٠٤			تقدير قوة العمل لعام ٢٠٠٨			تقدير قوة العمل لعام ٢٠١٥		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
السكان في قوة العمل	٢٨٠٤٨٢	٢٦٠٣٥٢	٥٤٠٨٣٤	٣١٦٩١٣	٢٩٤١٦٨	٦١١٠٨١	٣٩٤٢٥٦	٣٦٤٢٥٦	٧٥٦٦٧٥
عدد العاملين	٨٤٠١٥	٧٧٤٧	٩١٧٦٢	٩٤٩٢٧	٨٧٥٣	١٠٣٦٨٠	١١٧٥٤٤	١٠٨٣٩	١٢٨٣٨٣

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً؛ لتمكين المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بغرض تضيق التباين

النوعي، بل إن كثيراً من البرامج والأنشطة العلمية تسعى إلى تحقيق معدلات معينة لمشاركة المرأة في العديد من المجالات.

أما الصعوبات التي تواجه توظيف النساء في القطاع الحكومي فهي:

- محدودية الوظائف الحكومية المعتمدة للمحافظة مقارنة بعدد المتقدمين.
- وظائف الإحلال لعام ٢٠١٢ كانت تصب في معظمها لصالح الذكور.
- لا تتوافر بيانات عن التوظيف في مكاتب السلطة المركزية، إنما البيانات المذكورة هي عن التوظيف في مكاتب السلطة المحلية.
- بعض التخصصات المطلوبة تكون غير متوافر فيها إناث من المتقدمات فيضطر لتعيين ذكور. (تقييم خطة عام ٢٠١٢، ص ٧).

أما توظيف المرأة لدى القطاع الخاص فقد زادت نسبة النساء العاملات في شركات القطاع الخاص بالمحافظة من ٨٪ إلى ١٥٪ من إجمالي المشتغلين بالقطاع الخاص، فقد بلغت (٩٪) من إجمالي المشتغلين في عام ٢٠١٢، وعلى الرغم من هذه الزيادة فإن نسبة النساء المشتغلات مقارنة بالذكور لم تتحسن؛ وذلك بسبب محدودية النساء المتقدمات لطلب العمل مقارنة بالذكور، بالإضافة إلى تحيز بعض الشركات نحو طلب الذكور للعمل دون النساء، وعدم قدرة النساء على البحث عن فرص العمل؛ لأسباب متعددة ومتنوعة، أهمها قلة الخبرة لدى النساء في كيفية البحث عن فرص العمل، هذا من جانب، ومن جانب آخر القيود التي يفرضها المجتمع على حركة المرأة للعمل لدى القطاع الخاص، وبسبب أن الكثير من التوظيف لدى القطاع الخاص لا يمر عبر مكتب العمل (تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت ٢٠١٠).

إن غياب الإسهام الاقتصادي للمرأة في مجالات التنمية في محافظة حضرموت يؤدي إلى تفاقم وعمق هوة النوع الاجتماعي، فضلاً عن زيادة ظاهرة البطالة. ومن ثم، يسهم في تعميق ظاهرة الفقر أيضاً. ومفهوم الفقر لا يقتصر على الحرمان من استهلاك السلع والخدمات، وإنما يشكل كذلك الحرمان من المشاركة في تطوير مجالات التنمية، وإذا ما استمر ذلك فإنه يؤدي إلى

الإخفاق في إتاحة الفرص لكل مواطن، وبخاصة للمرأة، الذي يحد من إطلاق كامل طاقاتها وقدراتها المعطلة أصلاً.

معوقات البطالة:

هناك عوائق كثيرة تؤدي إلى بطالة المرأة، منها:

المعوقات الاجتماعية:

- تأثير بعض العادات والتقاليد في تقبل عمل المرأة، وعدم تشجيع انخراطها في الأنشطة الاقتصادية؛ فأصحاب الأعمال ومديرو مشروعات القطاع الخاص تجدهم يميلون إلى تشغيل الذكور.
- ترتبط انعكاسات المؤشرات الديموغرافية ارتباطاً وثيقاً بوضع المرأة؛ فمشكلة الخصوبة من شأنها إضافة أعباء أسرية خلال فترة الحمل؛ مما يشكل عائقاً أمام المرأة في الحصول والحفاظ على وظيفة دائمة، إضافة إلى التركيب العمري للسكان وسن الزواج، هذه في مجموعها لها تأثير واسع في مدى ونوعية مشاركة المرأة في الحياة والنشاط الاقتصادي.
- نظرة الأزواج لعمل زوجاتهم، وبخاصة عندما تكون المسألة مرتبطة بوصول المرأة لمواقع صنع القرار، وتقبله مجالات محددة كالتعليم والصحة وبعض المرافق الخدمية، أو الاعتراض على طول ساعات العمل في بعض الأحيان، وهذا من شأنه أن يكون له مردود سلبي لربما قد يصل إلى توقفها عن العمل (باطويح، محمد، ن د، ص ٥٣، ٥٤).

المعوقات الاقتصادية:

- على الرغم من أن قانون العمل يساوي بين النوع الاجتماعي في شروط الحصول على وظيفة العمل، فإن مستويات تطبيق نصوصه بشكل دقيق تكتنفها صعوبات كبيرة، وهذا يتطلب إعادة النظر في آليات المراقبة والتنفيذ للقوانين المرتبطة بتشغيل النساء.
- عدم التناسب بين الموازنة الوظيفية المعتمدة لمحافظة حضرموت والمخرجات التعليمية من المحافظة من الجامعات والمعاهد الفنية.

- محدودية استجابة واستعداد الإناث للعمل خارج المدن الرئيسية (الأرياف) بسبب عدم وجود العناصر المحفزة لذلك، ناهيك عن عدم التشجيع المجتمعي لعمل المرأة لأسباب اجتماعية ترتبط بخصوصية المجتمع المحلي لكونها امرأة (تقييم خطة عام ٢٠١٢).
- تواجه المرأة صعوبات متعددة ترتبط بآلية وصولها إلى الموارد وأهمها الأرض والأموال بواسطة مؤسسات الإقراض المتاحة (البنوك، صندوق تمويل الصناعات الصغيرة... إلخ).

المعوقات التعليمية:

- ارتفاع معدل الأمية في محافظة حضرموت كغيرها من محافظات الجمهورية، إذ يقدر معدل الأمية بالمحافظة حوالي (٣٨,٥٪) من السكان ممن هم فوق سن (١٥) سنة، ولا سيما بين أوساط النساء؛ حيث تقدر بحدود (٤٣,٧٪) وهذه الظاهرة تتركز عامل الإعاقة.
- تدني المستوى التعليمي للإناث وضآلة مخرجات التعليم من الفتيات، وبالذات حملة المؤهلات الجامعية بالمحافظة، وتتركز هذه الظاهرة في المناطق والمديريات الريفية.
- محدودية وصول النساء إلى خدمات التعليم والتدريب الفني؛ بسبب تفشي الأمية بين صفوف النساء، وهذا يسهم في تعميق هذه المشكلة؛ مما يضطرهن إلى اختيار أعمال يدوية وشاقة، أو التوجه إلى العمل بالقطاع الخاص (القطاع غير المنظم) خياراً اضطرارياً أمام المرأة غير المتعلمة، أو تلك التي تمتلك مهارات متدنية، وهذا يسهم في أن المرأة تعمل دون أن تستفيد من مزايا الحماية القانونية والرعاية الاجتماعية في كثير من الأحيان (باطويح، محمد، ص ٥٢).
- محدودية (قلة) وجود مدارس مستقلة للبنات، إضافة إلى النقص الحاد في عدد المعلمات خاصة في المناطق الريفية (التقرير الإستراتيجي اليمني، ٢٠٠٤، ص ١٨١).

الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن بطالة المرأة:

تؤدي حالة البطالة عند المرأة إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، وقد تتفاقم الحالة لتصل لاكتئاب، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات.

فبطالة المرأة تؤدي إلى فقرها؛ مما يترتب عليه آثار سلبية متعددة على المرأة وعلى أطفالها، من ثم على تقدم مجتمعا وتنميته، فلقد توصلت بعض البحوث إلى أن الفقر وانعكاساته على سوء التغذية والوقاية والعلاج يؤثر تأثيراً واضحاً في وفيات الإناث، كما تبين ذلك في دراسات اليمن ومصر والسودان وبلدان شمال إفريقيا. إن المرأة الفقيرة غالباً ما تلجأ إلى التطبيب الشعبي لارتفاع تكلفة العلاج الخاص، وعدم توافر إمكانيات العلاج في المستشفيات والمصحات الحكومية، وقد لا تستطيع الحصول على قيمة الأدوية، ولا يوجد في نظام الضمان الاجتماعي أي بند خاص بمساعدات المرضى بصفتهم مرضى ودفع تكاليف علاجهم، وقد يعود ذلك إلى أنه ليس هناك ما يسمى بفئة المرضى في ضمن فئات الضمان الاجتماعي، ولكنهم مدرجون في ضمن فئة العاجزين عن العمل لأسباب صحية (وليس العاجزات)، إلى جانب تأثير آخر لفقر المرأة يتمثل في زيادة اليد العاملة من الأطفال، وهي ظاهرة أخذت في الزيادة في البلدان النامية، أو قد تضطر للتسول أو إيكال التسول لأبنائها (الشبيكي، الجازي بنت محمد، ص ص ١٠-١٤).

لقد أثر الفقر بشكل كبير في خفض مستوى معيشة النساء، وجعلهن يواجهن عدة صعوبات اجتماعية واقتصادية، سواء ربوات البيوت منهن أو العاملات في أسواق العمل الحضرية، أو العاملات بشكل هامشي في الريف، ومن تلك الصعوبات عدم قدرتهن على إعالة أنفسهن وتربية أطفالهن، مما يشكل مضاعفات خطيرة بالنسبة للمجتمع، من حيث نوعية مواطنيه الحاليين والمقبلين وطبيعة إنتاجهم وقدراتهم ليكونوا مورداً بشرياً للأجيال القادمة، ومن حيث

المشكلات الأخلاقية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تكون عائقاً كبيراً عن تمكينهم من أن يكونوا محورياً مهماً للتنمية بشكل عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية من خلال استخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة باستخدام أداة الاستبانة، حيث تنطرق هذه الدراسة إلى موضوع بطالة المرأة في حضرموت وأثرها فيها، مع محاولة تعرف أسبابها والآثار الناجمة عنها في المستوى الفردي والأسرة.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة: وعن طريقها جمعت بيانات مفردات العينة، وشملت صحيفة الاستبانة عدداً من الفقرات، البيانات الأولية التي من خلالها يتم تعرف الخصائص الاجتماعية للعينة، وتعرف بعض المتغيرات التي قد تؤدي إلى حدوث بطالة المرأة، كما تضمنت الاستمارة عبارات يتم الإجابة بوضع إشارة أمام إحدى الإجابات الآتية: (نعم، إلى حد ما، لا) والاستمارة ضمت (٤٨) عبارة تقيس بطالة المرأة، والأسباب والمعوقات والآثار الناجمة عنها، إضافة إلى البيانات الأولية التي سعت الدراسة لتعرف بطالة المرأة ومسبباتها وأثارها، وقد صيغت العبارات لتناسب مع أهداف الدراسة الحالية وطبيعة أفراد العينة، وهذه العبارات صاغتها الباحثة بما يتناسب مع ما يراد قياسه.

وفي هذه الدراسة تم التأكد من صدق الأداة عن طريق عدة إجراءات وهي على النحو الآتي:

صدق المحتوى:

وللتأكد من صدق محتوى الاستبانة في هذه الدراسة عرضت على عدد من أساتذة الخدمة الاجتماعية في قسم الخدمة الاجتماعية، وأساتذة علم الاجتماع بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، وأخذ بملاحظاتهم وتوجيهاتهم في

الاعتبار، وتم تعديل الاستبانة بناء على هذه الملاحظات والتوجيهات؛ حيث حذفت بعض الفقرات وأضيفت فقرات أخرى.

ثبات الأداة:

عرضت الأداة (الاستبانة) بعد التحكيم على عدد من عينة البحث من النساء والفتيات اللاتي ليس لديهن عمل، وقد بلغ عددهن (٢٥) امرأة (وهي عينة ثبات وهي خارج عينة الدراسة ولكنها من المجتمع نفسه)؛ وذلك لاختبار مدى سهولة العبارات ومدى فهمها، وكذا مدة الإجابة المناسبة عن الأداة وطريقة الاستجابة، وقد تم التحقق من ثبات الأداة بطريقة إعادة الاختبار، وذلك بعد (١٥) يوماً على نفس الصيغة.

وقد استخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط بين الاستجابات في التطبيقين الأول والثاني، وبلغ معامل الارتباط (٠,٨٩) وهو معامل يشير إلى ثبات الأداة، وصلاحيتها للتطبيق.

مجالات الدراسة:

- أ - المجال المكاني: طبقت أداة الدراسة في مدينة المكلا محافظة حضرموت.
- ب - المجال البشري: طبقت هذه الدراسة على عينة قوامها (١٢٠) من الفتيات والنساء اللاتي ليس لديهن عمل، ولم يستطعن أن يجدن عملاً، أو أنها تعمل مؤقتة في بعض الأعمال الخاصة بمدينة المكلا.
- ج - المجال الزمني: بدأت الدراسة في شهر إبريل عام ٢٠١٣ ثم طبق المقياس في شهر سبتمبر من العام نفسه.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع البحث من مجموعة من الفتيات والنساء اللاتي يعانين من البطالة، حيث تم اختيارهن من خريجات الكليات، وقد مرت بعض السنوات على تخرجهن، ولم يعملن وأغلبهن قد قدم أوراقه للخدمة المدنية، ولم يأت لهن التوظيف إلى وقت إجراء البحث؛ مما جعل بعضهن يعمل في المدارس الخاصة

بأجر بخس، وعملها وقت السنة الدراسية فقط، ولا يعطى لها أجر في الإجازة مما يجعلها تتعرض لبطالة موسمية.

واعتمدت الدراسة الطريقة العشوائية في اختيار العينة مصدراً لجمع البيانات، وقد وصل عدد مفردات العينة نحو (١٢٠) من النساء اللاتي يعانين من مشكلة البطالة في مدينة المكلا.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات على برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS). وللإجابة عن مختلف تساؤلات الدراسة اعتمد على الإجراءات الإحصائية الوصفية، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لطبيعة ونوع البيانات المتاحة، وهي على النحو الآتي:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسط الوزني المرجح.
- معاملات الارتباط.
- كاً مستوى الدلالة.

نتائج الدراسة:

- الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة:

الجدول (٢)

خصائص عينة الدراسة من حيث العمر

المتغيرات	التكرار	%
من ٢٠ - ٢٤	٢٤	٢٠
٢٥ - ٣٠	٣٧	٣٠,٨٤
٣١ - ٣٥	٢٩	٢٤,١٦
٣٦ - فأكثر	٣٠	٢٥
مج	١٢٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن (٣٠,٨٤٪) من عينة الدراسة تقع في الشريحة العمرية (٢٦-٣٠) سنة، وهي أكبر شريحة لفئة عمرية، وأقل شريحة تقع تحت عمر (٢٥-٢٠) وهي (٢٠٪).

الجدول (٣) الحالة التعليمية لعينة الدراسة

المتغير	ك	%
تقرأ وتكتب	٥	٤,٤
تعليم أساسي	٢٢	١٨,٣
مؤهل ثانوي	٣٥	٢٩,٤
مؤهل جامعي	٥٥	٤٥,٧
دراسات عليا	٣	٢,٢
المجموع	١٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن نسبة الحاصلين على تعليم جامعي تأتي في المرتبة الأولى بواقع (٤٥,٧%) من العينة الإجمالية، وفي المرتبة الثانية تأتي نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي (٢٩,٤%) من العينة الإجمالية، أما أقل نسبة فهم من الذين حصلوا على دراسات عليا فبلغت نسبة (٢,٢%) من إجمالي العينة. ونستنتج من ذلك أن هناك تزايداً في أعداد المتعلمين والحاصلين على الشهادات الجامعية، ويرجع ذلك إلى زيادة فرص التعليم بالنسبة للفتاة في المجتمع؛ مما كان له أثره البالغ في تغيير حياة الفتاة، وتغيير طبيعة الأدوار والمكانات الاجتماعية التي اكتسبتها الفتاة؛ نتيجة لتعليمها؛ مما أدى إلى تغيير طموحاتها.

الجدول (٤) الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة

المتغير	ك	%
عازبة	٤١	٣٤,١٦
متزوجة	٦٥	٥٤,١٧
أرملة	٤	٣,٣٣
مطلقة	١٠	٨,٣٤
المجموع	١٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن (٥٤,١٧٪) مفردة من العينة الإجمالية متزوجات، وأن (٣٤,١٦٪) من العينة عازبات، ثم (٣٤,١٦٪) من العينة من المطلقات، ثم تأتي أقل نسبة من الأراامل حيث بلغت (٣,٣٣٪). من الملاحظ أن أكثر الباحثات عن عمل من المتزوجات، ولم يجدن أي وظيفة أو لم تقم الحكومة بتوظيفهن؛ مما يدل على أن هناك بطالة بين النساء؛ وهو ما قد يسبب بعض المشكلات المالية للأسرة.

الجدول (٥) الوظيفة الحالية لعينة الدراسة

المتغير	ك	%
موظفة حكومية	١٠	٨,٣٣
أعمال حرفية	٢٤	٢٠
موظفة في القطاع الخاص	٣٤	٢٨,٣٤
لا تعمل	٥٢	٤٣,٣٣
المجموع	١٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن (٤٣,٣٣٪) من المبحوثات لا يعملن؛ مما يدل على أن هناك بطالة كبيرة بين النساء، ويأتي العمل في القطاع الخاص في المرتبة الثانية؛ حيث بلغت هذه النسبة (٢٨,٣٤٪) وهو قطاع يستهلك كثيراً من النساء اللاتي لم يتوظفن في قطاع الحكومة، ويمتاز هذا القطاع بضعف الراتب الشهري مع زيادة العمل، وجاءت الأعمال الحرفية في المرتبة الثالثة؛ حيث بلغت النسبة (٢٠٪)، ثم تأتي الوظائف الحكومية في المرتبة الأخيرة؛ حيث بلغت (٨,٣٣٪).

وهذا مؤشر يدل على أن البطالة قد تتجه لأن تكون بطالة متعلمين، وقد يكون السبب نتيجة للأعداد الكبيرة في الخريجات والباحثات عن العمل المناسب، الذي يتفق مع المؤهل العلمي والتخصص، الذي قد تكون فرص العمل فيه غير متاحة.

الجدول (٦) الوظيفة السابقة لعينة الدراسة

المتغير	ك	%
موظفة حكومية	١٠	٨,٣
أعمال حرفية	٢٢	١٨,٤
موظفة في القطاع الخاص	٣٩	٣٢,٥
لا تعمل	٤٩	٤٠,٨
المجموع	١٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن (٤٠,٨٪) من المبحوثات لم يعملن في أي وظيفة سابقة، أي أنها لم تجد أي وظيفة، وأن (٣٢,٥٪) من المبحوثات عمل أول وظيفة في القطاع الخاص، كما أن (١٨,٤٪) يعملن في أعمال حرفية مثل الخياطة أو العمل في الأعمال التي تدرّ بعض الدخل؛ حيث تلجأ كثير من النساء إلى هذه الأعمال؛ نتيجة لعدم إيجاد أي أعمال سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص؛ وذلك لضعف الخانات المخصصة للنساء في السنوات الأخيرة، وجاءت في المرتبة الأخيرة العمل موظفة لدى الحكومة من أول وظيفة (٨,٣٪) في المرتبة الأخيرة، وهي نسبة ضعيفة مقابل الزيادة في أعداد الخريجات من الجامعة والمعاهد العليا.

الجدول (٧) عدد أفراد الأسرة لعينة الدراسة

المتغير	ك	%
أقل من ثلاثة	١٠	٨,٣
من ثلاثة إلى خمسة	٣٠	٢٥
من ستة فأكثر	٨٠	٦٦,٧
المجموع	١٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أنه قد جاء في مقدمته الأسرة التي تتكون من

(٦- فأكثر)؛ إذ بلغت النسبة (٦٦,٧٪) من إجمالي العينة، وجاءت نسبة الأسرة التي تتكون من (أقل من ثلاثة)؛ إذ بلغت (٨,٣٪) من العينة.

الجدول (٨)

الدخل الشهري للأسرة لعينة الدراسة

المتغير	ك	%
أقل من ٣٠٠٠٠	٥٠	٤١,٧
٤٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	٤٥	٣٧,٥
٦٠٠٠٠ فأكثر	٢٥	٢٠,٨
المجموع	١٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن (٤١,٧٪) من المبحوثات يقل الدخل الشهري لهن عن (٣٠,٠٠٠) ثلاثين ألفاً؛ حيث يعمل كثير من المبحوثات في القطاع الخاص الذي يقل فيه الراتب الشهري، ويبلغ الدخل الشهري لـ (٢٠,٨٪) أكثر (٦٠,٠٠٠ فأكثر) ستين ألفاً، وهذه الفئة قد تكون من الذين يعملون في الجهات الحكومية؛ حيث تزيد الرواتب عن القطاع الخاص.

الجدول (٩)

فترة البطالة لعينة الدراسة

المتغير	ك	%
خمسة أشهر - سنة	٧	٥,٨
سنة - سنتين	٢٠	١٦,٦
سنتين - ثلاث سنوات	٢٣	١٩,٧
ثلاث سنوات - أربع سنوات	٣٢	٢٦,٥
أربع سنوات فأكثر	٣٨	٣١,٤
المجموع	١٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن أكبر مدة للبطالة للمبحوثات كانت (أربع

بطالة المرأة في حضرموت: الأسباب والآثار

سنوات فأكثر)، وبلغت (٣١,٤٪)، بينما بلغت (ثلاث سنوات - أربع سنوات)، وأقل مدة بلغت البطالة فيها (خمسة أشهر - سنة)، وهي أقل نسبة (٥,٨٪).

الجدول (١٠)

أسباب بطالة المرأة في حضرموت لعينة الدراسة

الرقم	العبرة	نعم ك %	إلى حد ما ك %	لا ك %	مجموع الأوزان	المتوسط الوزني المرجح	كأ ومستوى الدلالة
١	عدم توافر الشهادة العلمية	٧٠	٣٣	١٧	٢٠١	١,٦٧	١٥,٩٥
		٥٨,٣	٢٧,٥	١٤,٢			
٢	عدم توافر وظائف شاغرة في مجال تخصصك	٣٥	٣١	٥٤	٢٥٦	٢,١٣	٧,٥٥
		٢٩,١٧	٢٥,٨٣	٤٥			
٣	المحسوبية لصالح الغير حالت دون حصولك على وظيفة في مجال تخصصك	٦٧	٣٣	٢٠	١٩٩	١,٦٥	٢٩,٤٥
		٥٥,٨٣	٢٧,٥	١٦,٦			
٤	عدم إتقانك مهارات الحاسوب واللغة الإنجليزية	٣٠	٥٦	٤٣	٢٧١	٢,٢٥	٣,٠٤
		٢٥	٤٦,٦٦	٣٥,٨٣			
٥	بعد مكان العمل عن مكان السكن	٢٦	٣٢	٦٢	٢٧٦	٢,٣	١٨,٦
		٢١,٧	٢٦,٦	٥١,٧			
٦	عدم كفاية الراتب	٧٥	٣٠	١٥	١٣٥	١,١٢	٤٨,٧٥
		٦٢,٥	٢٥	١٢,٥			
٧	كان العمل مؤقتاً	٨٥	٢٢	١٣	١٦٨	١,٤	٧٦,٩٥
		٧٠,٨٣	١٨,٣	١٠,٨			
٨	محدودية الوظائف الحكومية المعتمدة للمحافظة	٩٥	٢٠	٥	١٣٥	١,١٢	١١٦,٢٥
		٧٩,١٧	١٦,٦	٤,١٤			
٩	أغلب الوظائف تصب في معظمها لصالح الذكور	٩٠	٢٣	٧	١٥٧	١,٣٠	٩٦,٩٥
		٧٥	١٩,١٦	٥,٨٣			
١٠	بعض التخصصات المطلوبة تكون غير متوافر فيها إناث	٦٥	٢٠	٣٥	٢١٠	١,٧٥	٢٦,٢٥
		٥٤,٢	١٦,٦	٢٩,٢			

تابع / الجدول (١٠)
أسباب بطالة المرأة في حضرموت لعينة الدراسة

الرقم	العبرة	نعم ك %	إلى حد ما ك %	لا ك %	مجموع الأوزان	المتوسط الوزني المرجح	كأ ^٢ ومستوى الدلالة
١١	أعمل في القطاع الخاص لاحتياجي مع ضعف الراتب	٧٤	٤٠	٦ ٥	١٧٢	١,٤٣	٥٧,٨
١٢	تأثير بعض العادات والتقاليد السلبية على تقبل عمل المرأة	٥٠	٣٧	٣٣ ٢٧,٥	٢٢٣	١,٨٥	٣,٩٥
١٣	الزواج المبكر للفتاة	٨٠	٣٣	٧ ٥,٨٣	١٦٧	١,٣٩	٦٨,٤٨
١٤	نظرة الأزواج لعمل زوجاتهم وبالذات عندما تكون المسألة مرتبطة بوصول المرأة لمواقع صنع القرار	٧٢	٣٢	١٦ ١٣,٣	١٨٤	١,٥٣	٤١,٦
١٥	تبني بعض الأسر لقيم وسلوكميات تقلل من وضع المرأة وقيمتها	٧٢	٣٤	١٤ ١١,٦	١٨٢	١,٥١	٤٣,٤
١٦	التنشئة الاجتماعية التي تتم في إطار بعض الأسر وترتكز على مفاهيم تقليدية خاطئة بخصوص المرأة ودورها	٨٨	٢٥	٧ ٥,٨	١٥٩	١,٣٢	٩٠,٤٥
١٧	عدم تشجيع انخراط المرأة في الأنشطة الاقتصادية	٧٠	١٧	٣٣ ٢٧,٥	٢٠٣	١,٦٩	٣٦,٩٥
١٨	تحيز المسؤولين ومنتخذي القرار في الجهاز الإداري لمؤسسات الدولة لصالح الذكور.	٧٣	٤١	٦ ٥	١٧٣	١,٤٤	٥٦,١٥

تابع / الجدول (١٠)
أسباب بطالة المرأة في حضرموت لعينة الدراسة

الرقم	العبرة	نعم ك %	إلى حد ما ك %	لا ك %	مجموع الأوزان	المتوسط الوزني المرجح	كأ ^٢ ومستوى الدلالة
١٩	ميل أصحاب الأعمال ومديري مشروعات القطاع الخاص لتشغيل الذكور	٨٠	٣١	٩	١٦٩	١,٤٠	٦٦,٠٥
٢٠	التقاليد الاجتماعية في مجتمعنا تمنع من وصولهن للكثير من المهن على الرغم من امتلاكهن القدرة الذاتية والمؤهل العلمي	٩٢	٢١	٧	١٥٥	١,٢٩	١٠٣,٨٥
٢١	الأسرة لا تسمح بالاختلاط في العمل	٤٥	٣٩	٣٦	٢٣١	١,٩٢	٠,٥٥
		٣٧,٥	٣٢,٥	٣٠			

يتبين من الجدول السابق، الذي يوضح أسباب بطالة المرأة في حضرموت، أن أهم الأسباب هي محدودية الوظائف الحكومية المعتمدة للمحافظة؛ حيث إن (٧٩,١٧٪) من إجمالي عينة الدراسة ترى أن هناك في السنوات الأخيرة محدودية في الوظائف الحكومية المعتمدة للمحافظة مقارنة بعدد المتقدمين؛ حيث بلغ عدد المتقدمات من الإناث في عام ٢٠١٢م (٢٠٣٣)، أما عدد المعينات فكان (٢١١)؛ أي ١٠٪ من إجمالي عدد المعينات في المحافظة، وهذا يبين محدودية الوظائف الخاصة للنساء، وهذه العبرة دالة؛ فقد بلغت نسبة كأ^٢ (١١٦,٢٥)، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وأما السبب الثاني فقد أرجعته عينة الدراسة إلى التقاليد الاجتماعية في المجتمع الذي يمنع وصولهن للكثير من المهن، على الرغم من امتلاكهن القدرة الذاتية والمؤهل العلمي، وقد بلغت النسبة (٧٦,٧٪)، وهذا قد يرجع إلى طبيعة المجتمع الذي لا

يزال يتحفظ على مكانة المرأة، الذي يعد أن الرجل هو الذي يجب أن يحظى بأهم المراكز والمهن، وقد بلغت قيمة كاً في هذه العبارة (١٠٣,٨٥) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، بينما أرجعت (٧٣,٣٪) من عينة الدراسة إلى التنشئة الاجتماعية التي تتم في إطار بعض الأسر، التي تركز على مفاهيم تقليدية خاطئة بخصوص المرأة ودورها في المجتمع والأسرة، والنظرة لعمل المرأة على أساس أن المرأة تعمل في وظائف معينة مثل التدريس الذي تعمل فيه أغلب النساء، وقد بلغت قيمة كاً في هذه العبارة (٩٠,٤٥)؛ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، كما أرجعت كثير من عينة الدراسة أسباب بطالة المرأة إلى الزواج المبكر للفتاة؛ حيث أكد (٦٦,٦٪) من العينة أن الظاهرة لاتزال موجودة وهي الزواج المبكر للفتاة دون أن تكمل تعليمها، وحين تضطر للنزول لسوق العمل لا يكون لديها شهادة عليا أو خبرة، ويرجع ذلك لاعتقاد الأسرة بأن هناك من يهتم بها وهو الرجل وذلك بتزويجها له، وقد بلغت قيمة كاً في هذه العبارة (٦٨,٤٨).

وترى (٦٦,٧٪) من عينة الدراسة ميل أصحاب الأعمال ومديري مشروعات القطاع الخاص لتشغيل الذكور أكثر من النساء، ويرجع ذلك إلى الوضع الاجتماعي للمرأة، وطبيعة المجتمع الحضرمي، وقد يكون أكثر إجازاتها الطبيعية أو أن المرأة لا تستطيع التأخر كثيراً على أسرته، على عكس الرجل الذي يمكن أن يوجد في العمل في أي وقت؛ لذلك يفضل الكثير أن يوظف الرجل بدلاً من المرأة، وقد بلغت قيمة كاً في هذه العبارة (٦٦,٠٥)؛ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين استجابات عينة الدراسة في هذه العبارة.

وكما هو معروف تؤدّي البطالة إلى خفض في مستويات الأجر الحقيقية، وهذا ما أجابت عنه عينة الدراسة؛ حيث ترى (٦٢,٥٪) أن عدم كفاية الراتب الشهري وانخفاضه من الأسباب التي تجعل المرأة تترك العمل، أو أنها تكون في حالة بطالة بدلاً من العمل بأقل أجر الذي لا يكفي احتياجاتها أو أسرته أو يساعد في رفع مستوى معيشة الأسرة، وقد بلغت قيمة كاً في هذه العبارة (٤٨,٧٥)، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥).

وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين استجابات عينة الدراسة؛ حيث أكد (٥٨,٣٪) أن عدم توافر الشهادة العلمية سبب من أسباب بطالة المرأة؛ حيث إن هناك كثيراً من النساء لم يستطعن تكملة تعليمهن الجامعي، وقد يرجع ذلك لرفض كثير من الأسر أن تكمل الفتاة تعليمها، أو لأنها تعد أن مكانها البيت، إضافة إلى عدم تشجيع انخراط المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وقد بلغت قيمة كا^٢ في هذه العبارة (١٥,٩٥).

بينما ترى (٥٥,٨٣٪) من عينة الدراسة أن المحسوبية لصالح الغير حالت دون حصول المرأة على وظيفة في مجال تخصصها؛ حيث تؤثر المحسوبية تأثيراً كبيراً في كثير من الأحيان، فقد تعطى بعض الوظائف إلى أفراد غير متخصصين؛ لأنهم ذوو واسطة ونفوذ عند أصحاب القرار من المسؤولين. وهذه الحالة موجودة بكثرة، ويمكن أن تلاحظ في كثير من الدوائر الحكومية والمدارس، حيث يدرس المدرس مادة ليس متخصصاً فيها، كما أن كثيراً من الأفراد متخصصون في بعض المواد المطلوبة لم يستعن بهم، وقد بلغت قيمة كا^٢ في هذه العبارة (٢٩,٤٥)، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥).

وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين استجابات عينة الدراسة؛ حيث أكد (٣٧,٥٪) أن هناك بعض الأسر لا تسمح بالاختلاط في العمل؛ لذلك تسمح كثير من الأسر بأن تعمل المرأة في مجال التدريس، المنطقة التي لا يكون هناك أي اختلاط، وقد بلغت قيمة كا^٢ في هذه العبارة (٠,٥٥).

الجدول (١١)

الآثار الناجمة عن بطالة المرأة في حضرموت لعينة الدراسة

الرقم	العبارة	نعم ك %	إلى حد ما ك %	لا ك %	مجموع الأوزان	المتوسط الوزني المرجح	كا ^٢ ومستوى الدلالة
١	البطالة تؤدي إلى معاناة اجتماعية عند البعض وعند آخرين نفسية بسبب الحرمان	٨٩	٢٣	٨	١٣٥	١,١٢	٩٢,٨٥
		٧٤,٢	١٩,٢	٦,٦			

تابع / الجدول (١١)
الآثار الناجمة عن بطالة المرأة في حضرموت لعينة الدراسة

الرقم	العبرة	نعم ك %	إلى حد ما ك %	لا ك %	مجموع الأوزان	المتوسط الوزني المرجح	كا ^٢ ومستوى الدلالة
٢	تؤدي حالة البطالة لدى الأفراد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي	٦٦ ٥٥	١١ ٩,٢	٤٣ ٣٥,٨	٢١٧	١,٨٠	٣٥,٩٧
٣	يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية	٧٢ ٦٠	٢٠ ١٦,٦	٢٨ ٢٣,٤	١٩٦	١,٦٣	٢٩,٢
٥	تقل سلطة الآباء على الأبناء في عملية الضبط الاجتماعي	٤٣ ٣٥,٨	٢١ ١٧,٥	٥٦ ٤٦,٧	٢٥٣	٢,٠٥	١٥,٦٥
٦	يولد خلافات بين الزوجين تؤدي إلى الانفصال بينهما	٨٥ ٧٠,٨	٢٧ ٢٢,٥	٨ ٦,٧	١٦٣	١,٣٥	٨٠,٤٥
٧	يهدم أسرة بكاملها	٨٦ ٧١,٦	٢٤ ٢٠	١٠ ٨,٤	١٦٤	١,٣٦	٨١,٨
٨	يصبح أطفالهم في ضياع ويفقدون حنان الأبوين	٨٢ ٦٨,٣	٢٩ ٢٤,٢	٩ ٧,٥	١٤٣	١,١٩	٧١,١٥
٩	يكتسب الأبناء عادات سيئة تؤدي بهم إلى الانحراف	٧٤ ٦١,٧	٢١ ١٧,٥	٢٥ ٢٠,٨	٢١٥	١,٧٤	٤٣,٥٥
١٠	يكون السبب الرئيسي للتفكك الأسري	٨٦ ٧١,٧	١٥ ١٢,٥	١٩ ١٥,٨	١٧٣	١,٤٤	٧٩,٥٥
١١	تزايد المشاكل العائلية نتيجة لعدم تلبية الاحتياجات الضرورية	٧٢ ٦٠	٢٢ ١٨,٣	٢٦ ٢١,٧	١٩٤	١,٦١	٢٨,٦

تابع / الجدول (١١) الآثار الناجمة عن بطالة المرأة في حضرموت لعينة الدراسة

الرقم	العبرة	نعم ك %	إلى حد ما ك %	لا ك %	مجموع الأوزان	المتوسط الوزني المرجح	كا ^٢ ومستوى الدلالة
١٢	تنعكس الحالة النفسية سلبياً على العلاقة بالأبناء	٦٣	٢٤	٣٣	٢١٠	١,٧٥	٢٠,٨٥
١٣	تقل روابط الانتماء الاجتماعي	١٤	٣٢	٧٤	٣٠٠	٢,٥	٤٧,٤
١٤	تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية	١١,٧	٢٦,٦	٦١,٧	١٦٤	١,٣٦	٧٧,٦
١٥	بطالة المرأة تؤدي إلى فقرها	١٠٧	٤	٩	١٤٢	١,١٨	١٦٨,٦٥
١٦	فقر المرأة يؤدي إلى سوء التغذية وعدم الوقاية والعلاج	٩٢	٢٥	٣	١٥١	١,٢٥	١٠٧,٤٥
١٧	تلجأ المرأة إلى التطبيب الشعبي لارتفاع تكلفة العلاج الخاص	٧٤	٣٤	١٢	١٧٨	١,٤٨	٤٩,٤
١٨	لا تستطيع الذهاب للمستشفيات الخاصة	٠	٨	٩٥	٣٣٥	٢,٧٩	٨١,٢٥
١٩	ضعف التحاق الفتيات بالتعليم	٩٠	٢٤	٦	١٥٦	١,٣	٩٧,٨
٢٠	ضعف المشاركة المجتمعية للنساء	٨٧	٢٨	٥	١٥٨	١,٣١	٨٤,٤٢
٢١	زيادة فجوة النوع الاجتماعي	٨٤	١٦	٢٠	١٧٦	١,٤٦	٧٢,٨
٢٢	زيادة فقر الأسر التي ترأسها المرأة	٨٥	٥	٣٠	١٨٥	١,٥٤	٨٣,٧٥

يتبين من الجدول السابق، الذي يوضح الآثار الناجمة عن بطالة المرأة في

حضر موت، أن (٨٩,٢٪) من إجمالي عينة الدراسة ترى أن بطالة المرأة تؤدي إلى فقرها، وقد بلغت قيمة كآ في هذه العبارة (١٦٨,٦٥)، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥)؛ فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشتته، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بأهمية وجوده، كما أنه نتيجة للبطالة وقلة الدخل أو انعدامه تنشأ مشكلات كثيرة متشابكة، ويأتي في مقدمتها الفقر، وتدني مستوى المعيشة؛ مما يؤثر في أسرتها، وعليها بالفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور بالرفض والعداء تجاه المجتمع، وعدم الإيمان بشرعية أنظمتها والامتثال لها؛ مما يؤدي إلى حالة نفسية وسلوك عدواني، لعدم مقدرتها على تلبية احتياجات الأسرة.

وترى (٧٥٪) من إجمالي عينة الدراسة أن بطالة المرأة تتأثر بضعف التحاق الفتيات بالتعليم، وقد بلغت قيمة كآ في هذه العبارة (٩٧,٨)؛ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥). وقد يرجع السبب في عدم التحاق الفتيات بالتعليم إلى عدم مقدرة الأسرة لدفع مصروفات الدراسة، إضافة إلى أن الأسرة تفضل أن تدرس الولد على البنت، إذا وجد اختيار بين الاثنين، نتيجة لعدم المقدرة على تدريسهما معاً.

إن (٧٢,٥٪) من إجمالي عينة الدراسة ترى أن البطالة تؤدي إلى ضعف المشاركة المجتمعية للنساء، وقد بلغت قيمة كآ في هذه العبارة (٨٤,٤٢)، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥)، وقد يرجع السبب إلى أنها لا تستطيع أن تشارك في التجمعات النسائية أو الأسرية؛ لفقرها وإحساسها بالدونية أو عدم تلبية متطلبات هذه التجمعات.

وقد اتفق (٧١,٧، ٧١,٦٪) من إجمالي عينة الدراسة أن بطالة المرأة هي السبب الرئيس للتفكك الأسري، وقد تصل إلى هدم أسرة بكاملها، وقد بلغت قيمة كآ في هذه العبارة (٧٩,٨١، ٥٥,٨)؛ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥)، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الأجر الشهري للزوج إضافة إلى عدم عمل الزوجة، وعدم تلبية احتياجات الأسرة، فتكثر

الخلافات الأسرية، وقد تصل إلى الطلاق في بعض الأسر؛ لذا فإنه في حالة البطالة والتعطل يفتقد الفرد القيام بوظائفه الأسرية؛ مما يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة، ويحد من توافقه وتفاعله مع الأسرة والمجتمع.

وترى نسبة (٥٢,٥، ٣,٧، ٦١,٦٨) من إجمالي عينة الدراسة أن بطالة المرأة قد تصيب أطفالها بالضياع ويفقدون حنان الأبوين ويكتسب الأبناء عادات سيئة، وتؤدي بهم إلى الانحراف، وقد تنعكس أيضاً على الحالة النفسية سلبياً، وعلى العلاقة بالأبناء، وقد بلغت قيمة ك^٢ في هذه العبارة (٢٠,٨٥، ١٥,٥٥، ٤٣,٧١)، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥).

كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين إجمالي استجابات عينة الدراسة؛ حيث أكد (٧٠، ٨,٧٠٪) أن تأثير البطالة على المرأة يؤدي إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية بالنسبة إلى المرأة التي لا تجد عملاً في القطاع الحكومي، فهي ممكن أن تعمل بأقل الأجر؛ لاحتياجها لهذا؛ مما يؤدي إلى زيادة فقر المرأة خصوصاً الأسرة التي تترأسها امرأة التي تعتمد عليها في المورد المادي؛ مما يعرضها للضغوطات النفسية أكثر من غيرها؛ بسبب معاناتها من الضائقة المالية، التي تنتج من جراء البطالة، وقد بلغت قيمة ك^٢ في هاتين العبارتين (٧٧,٦، ٨٣,٧٥).

كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين إجمالي استجابات عينة الدراسة؛ حيث أكد (٦١,٦، ٢,٧٩) من إجمالي عينة الدراسة ترى أن كثيراً من النساء لا يستطعن الذهاب للمستشفيات الخاصة للعلاج، وتلجأ المرأة إلى الطبيب الشعبي، لارتفاع تكلفة العلاج الخاص، وقد بلغت قيمة ك^٢ في هاتين العبارتين (٢٥,٤، ٤٥,٨١)، وهي نتيجة طبيعية؛ لعدم مقدرتها على دفع أجرة المستشفيات الخاصة، أو العيادات الخاصة؛ لارتفاع أسعارها، وعدم وجود العلاج، والاهتمام في المستشفيات العامة؛ ولهذا تلجأ إلى الطب الشعبي الذي تكون أدويته أرخص وفي متناول يدها.

وترى (٦٦٪) من إجمالي عينة الدراسة أن البطالة تؤدي إلى التعرض

لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، وقد بلغت قيمة كآ في هذه العبارة (٣٥,٩٧)، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥)، وتؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي وعدم الرضا، والشعور بالعجز، وعدم الكفاية؛ مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إذا نظرنا إلى خصائص عينة الدراسة نجد أن:

- عينة الدراسة أُخذت من فئات مجموعة من الفتيات والنساء اللاتي يعانين من البطالة، وتم اختيارهن من الخريجات من بعض الكليات، أو من التعليم المتوسط، وقد وجد أن أكثر فئة عمرية تعاني من البطالة هي (٢٦-٣٠) اللاتي بلغت نسبتهن (٣٠,٨٤)، وهذا مؤشر يدل على أن البطالة لدى النساء قد تتجه لأن تكون بطالة متعلمين، وقد يكون السبب للأعداد الكبيرة في الخريجات والباحثات عن العمل المناسب، الذي يتفق مع المؤهل العلمي والتخصص، الذي قد تكون فرص العمل فيه غير متاحة.

- مع أن هناك تزايداً في أعداد المتعلمات والحاصلات على الشهادات الجامعية، فإن هناك بطالة بينهن، فأغلب الباحثات عن عمل هن من حديثات التخرج من الجامعة، أو من قد مرت فترة على تخرجهن (أربع سنوات فأكثر)؛ حيث بلغت النسبة (٣١,٤٪) من إجمالي عينة الدراسة، ولم يجدن أي وظيفة، أو لم تقم الحكومة بتوظيفهن - أيضاً - ولأن الخانات المخصصة للمحافظة أقل من المطلوب.

- أكثر الباحثات عن عمل هن من المتزوجات، وقد بلغت نسبتهن (٤٥,١٧٪)، وتزيد فترة بطالتهن أكثر من أربع سنوات، ويرجع ذلك إلى ضعف الخانات التي تأتي للمحافظة في السنوات الأخيرة، وقلة نصيب المرأة من التوظيف الحكومي؛ مما يدل على أن هناك بطالة منتشرة بين النساء وخصوصاً

المتزوجات؛ وهو ما قد يسبب ضغوطات على الأسرة، ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى التفكك.

- هناك زيادة في أعداد أفراد الأسرة؛ حيث يزيد على ستة أفراد في الأسرة الواحدة، فقد بلغت (٦٦,٧٪) من عينة الدراسة مع قلة في الدخل الشهري وهو أقل من ثلاثين (٣٠٠٠٠) ألف ريال يماني؛ فقد بلغت (٤١,٧٪) من نسبة العينة.

أسباب بطالة المرأة في حضرموت:

يمكن في هذا الصدد أن نجمال أسباب بطالة المرأة في حضرموت بحسب نتائج البحث في الآتي:

- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي إضافة إلى محدودية الوظائف الحكومية المعتمدة للمحافظة مقارنة بعدد المتقدمين للوظائف.
- وظائف الإحلال كانت تصب في معظمها لصالح الذكور.
- سيطرة بعض القيم الاجتماعية والثقافية السلبية على الجوانب الحياتية في المجتمع التي تمنع وصولهن للكثير من المهن، على الرغم من امتلاكهن القدرة الذاتية والمؤهل العلمي، وقد تشابه هذه النتيجة دراسة هند آل الشيخ عام (٢٠٠٤) من حيث انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم.
- انخفاض في مستويات الأجور سواء في العمل بالقطاع الخاص أو عند التعاقد لدى الحكومة؛ التي تجعل المرأة تترك العمل، أو أنها تكون في حالة بطالة بدلاً من العمل بأقل أجر لا يكفي احتياجاتها أو أسرتها، أو يساعد في رفع مستوى معيشة الأسرة.
- الزواج المبكر للفتاة وعدم توافر الشهادة العلمية، وعند الخروج لسوق العمل لا تجد الوظيفة المناسبة لها مع قلة خبرتها، ويرجع السبب إلى

أن الأسرة تعد أن مكانها البيت، إضافة إلى عدم تشجيع انخراط المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

- ميل أصحاب الأعمال ومديري مشروعات القطاع الخاص لتشغيل الذكور أكثر من النساء، ويرجع ذلك إلى الوضع الاجتماعي للمرأة وطبيعة المجتمع الحضرمي، الذي لا يسمح للمرأة بالعمل إلى ساعات متأخرة، وأرجع البعض ذلك إلى كثرة إجازات المرأة على عكس الرجل.
- تحيز المسؤولين ومتخذي القرار في الجهاز الإداري لمؤسسات الدولة لصالح الذكور؛ ويرجع ذلك إلى أن كثيراً من الوظائف السنوية تكون من نصيب الذكور، وهذا ما أثبتته إحصائية التوظيف في حضرموت في السنوات الأخيرة، وهذا يمكن أن يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى بطالة المرأة، وقد تشابه هذه النتيجة دراسة الحنيطي (٢٠٠٧) معدل المشاركة الاقتصادية في سوق العمل أعلى عند الذكور منه عند الإناث. وتشابه هذه النتيجة دراسة هند آل الشيخ عام (٢٠٠٤) ظاهرة تأنيث البطالة.
- المحسوبة من الأسباب التي تحول دون حصول المرأة على وظيفة في مجال تخصصها وفي المكان المناسب.
- بعض التخصصات المطلوبة للعمل فيها تكون غير متوافرة فيها للإناث، حيث تكون للذكور أو عملت من أجلهم، وقد تشابه هذه النتيجة دراسة التركستاني (٢٠٠٥) محدودية قبول سوق العمل المحلي لمخرجات التعليم من الجامعات المحلية.

الآثار الناجمة عن البطالة:

- بطالة المرأة تؤدي إلى فقرها؛ مما يؤثر في أسرتها والتعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي؛ لعدم مقدرتها على تلبية احتياجات الأسرة.
- عدم مقدرة الأسرة على دفع مصروفات الدراسة؛ مما يؤدي إلى

- انخفاض مستوى تعليم الإناث، وتفضل أن يتعلم الولد دون الفتاة إذا وقع الاختيار بين الاثنين؛ نتيجة لعدم المقدرة المادية على تعليم الاثنين.
- ضعف المشاركة المجتمعية للنساء وبخاصة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.
- بطالة المرأة قد تسبب لها معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية؛ بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل؛ حيث تفقد المرأة القيام بوظائفها الأسرية، ويؤدي بها إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة؛ مما يحد من توافقها وتفاعلها مع الأسرة، وقد تسبب التفكك الأسري وقد تصل إلى هدم أسرة بكاملها.
- تؤدي البطالة إلى خفض مستويات الأجور الحقيقية وضعف الرواتب؛ بحيث لا تقضي حاجات المرأة خصوصاً الأسرة التي تترأسها امرأة؛ مما يسبب معاناة اجتماعية وعائلية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- نتيجة لقلّة دخل الأسرة والبطالة التي تعاني منها قد تضعف الضوابط الأسرية وتؤثر في القيم، ويتولد عند الفرد شعور بالنقص، بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.
- تلجأ المرأة إلى التطبيب الشعبي لارتفاع تكلفة العلاج الخاص وعدم قدرتها على تكاليفه، وعدم استطاعتها الذهاب للمستشفيات الخاصة للعلاج، ولرخص أدويته ولأنه في متناول يدها.
- البطالة تؤدي إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، وعدم الرضا والشعور بالعجز، وعدم الكفاية مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية، وتزايد المشكلات العائلية؛ لعدم تلبية الاحتياجات الضرورية.
- مع كثرة الضغوطات التي يسببها قلة الدخل والبطالة فإنه لا يزال هناك

ترابط بين أفراد الأسرة، ولم يفقد الأب سلطته الأبوية على أبنائه إلى الآن، وهذا شيء إيجابي بالنسبة لما تمر به الأسرة.

توصيات الدراسة ومقترحاتها:

- وضع قاعدة أساسية للبيانات، يتم بها تعيين العاملين العاطلين عن العمل وفق أسس ونظام تتساوى فيها كل العناصر وفق القدم والمؤهل العلمي.
- وضع برامج إعداد وتأهيل وتدريب مهني للمرأة؛ بهدف رفع كفاياتها ومهاراتها وزيادة قدرتها الإنتاجية، وضمان وصولها إلى مصادر التمويل المناسبة.
- إدماج النوع الاجتماعي في سياسات التشغيل؛ وذلك إيماناً بأهمية دور ومشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية.
- تقديم التسهيلات للمؤسسات التي تعمل على تشغيل أعداد كبيرة من النساء.
- خلق مؤسسات تمويل تجابه الفقر والبطالة بتوفير القروض الصغيرة البيضاء، وتُعطى أولوية للأسرة التي تعيلها امرأة.
- زيادة نسبة الخانات الوظيفية التي تُعطى للمرأة في مختلف المديریات مع التركيز على المديریات الأكثر احتياجاً.
- تأكيد مبدأ الشفافية في التوظيف والإعلان عن الوظائف، وإجراء المفاضلة بين المتقدمين وإعلان النتائج مع ضرورة وضع آليات للمراقبة والتقييم.

المصادر والمراجع

أولاً - القرآن الكريم:

- سورة التوبة - الآية ١٠٥.
- سورة الجمعة - الآية ١٠.

ثانياً - المراجع العربية:

- التركستاني، حبيب الله محمد. (٢٠٠٥). الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبدالله بن عبدالعزيز حول التعليم العالي ١٩-٢١ ذي الحجة ١٤٢٥هـ الموافق ٣٠ يناير-١ فبراير.
- التقرير الإستراتيجي اليمني. (٢٠٠٤). المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية. صنعاء.
- الحنيطي، دوخي عبدالرحيم. (٢٠٠٧). دراسة العلاقة بين البطالة والنوع الاجتماعي في مجتمع البادية الجنوبية الأردنية. المجلة الأردنية في العلوم الزراعية. المجلد (٣). العدد (٣).
- الحياي، وليد ناجي. (د. ت). البطالة: دراسة بحثية مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة. كلية الإدارة والاقتصاد. الدانمارك.
- السيد، ميرفت صدقي عبدالوهاب (٢٠١٢/٢٠١٣). بعض مشكلات المرأة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من واقع الثقافة المجتمعية بمحافظة أسيوط. المجلس القومي للمرأة. القاهرة.
- الشبيكي، الجازي بنت محمد. (د. ن). المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي. مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.
- الصلاحي، فؤاد عبدالجليل؛ ومجموعة من الباحثين. (١٩٩٩). المرأة في المنظمات الأهلية العربية. دار المستقبل العربي: بيروت.
- باطويح، محمد عمر. (٢٠١٢). تشغيل النساء في القطاع العام والخاص

- على مستوى محافظة حضرموت. اللجنة الوطنية للمرأة. منظمة الأوكسفام. محافظة حضرموت.
- تقرير وضع المرأة في محافظة حضرموت. (٢٠١٠). المجلس الأعلى للمرأة اللجنة الوطنية للمرأة فرع محافظة حضرموت.
- تقييم خطة عام ٢٠١٢ من الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر بمحافظة حضرموت. (٢٠١١ - ٢٠١٥).
- حسن، عماد الدين؛ وآخرون. (٢٠٠٥). مشكلات المرأة العاملة دراسة ميدانية على بعض النساء العاملات في محافظات مصر. مركز البحوث والدراسات الجامعية العمالية. القاهرة.
- حلمي، إيمان وسيم عبدالوهاب. (٢٠١٢/٢٠١٣). بطالة المرأة المصرية وطرق تمكينها اقتصادياً. المجلس القومي للمرأة. القاهرة.
- خالد، محمد. (١٩٩٩). المرأة العاملة تحديات الواقع والمستقبل. دار المعارف: القاهرة.
- صالح، محمد فاروق. (٢٠١٢/٢٠١٣). العمل عن بعد: أفق جديد لحل مشكلة البطالة بين النساء في مصر. المجلس القومي للمرأة.
- عوض، أحمد العبد حمود. (٢٠٠٣). التكنولوجيا والبناء الاجتماعي دراسة عن آثار التكنولوجيا وانعكاساتها على بعض مؤسسات البناء الاجتماعي في اليمن. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب. جامعة بغداد.
- علامة، عبدالخالق يحيى. (٢٠٠٧). تطور إحصاءات النوع الاجتماعي في اليمن. ورقة عمل مقدمة ل: اجتماع مجموعة الخبراء في مجال النوع الاجتماعي (Gender). خلال الفترة ١٠ - ١١/٩/٢٠٠٧م. الجمهورية اليمنية. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. الجهاز المركزي للإحصاء.
- كيلاني، حمد الله أحمد. (٢٠٠١). الاتجاهات السياسية لعمال الصناعة

- وأثرها على التنمية في مصر. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب. جامعة أسيوط.
- مرقس، وفاء. (١٩٩٨). العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي. المجلة الاجتماعية القومية. المجلد الخامس والثلاثون. العدد الأول. يناير ١٩٩٨م. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. مصر.
- منصور، محمد إبراهيم. (١٩٩٩). عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي المنظور المجتمعي الشمولي لمفهوم العمل. مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد ٢٧ عدد ٤.
- آل الشيخ، هند. (٢٠٠٤). التحديات الاقتصادية المعاصرة وأثرها على مشاركة المرأة السعودية في العمل. ورقة عمل أثر العمالة الأجنبية على الأسرة العربية في الخليج. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة.
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (د. ن). اقتصاديون أمريكيون، إسهامات إدموند فيليبس حول التضخم والبطالة.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Barbara F. Reskin, Irene Padavic, women and men at work, op- cit - p.2.
- Hendrichove, Jana. (1995). "The Emerging New Relationship between Higher Education and Employment in the Czech Republic, ERIC - No: Ej 510215.
- Jahada, M. (1988). Employment and unemployment a social psychological analysis. Cambridge, University press, p.18.
- Jodi Beggs, Types of Unemployment, < In: www.about.com, 3/3/2013. >
- Richard H. Hall, Occupations and the social structure, prentco. Hall, IMC. Eglewood cliffs ù New Jersey, p.11.
- Kettunen, Juha. (1997). Education and Unemployment Duration", ERIC ù No. Ej 540809, 1997.

- Watts To Zyriom: world university encyclopedia unabridged An-illvstrated the arury of knowledge book INC new York, Washing-ton D. C. VoL. 16, p.55.